

"هن الثورة"

أفغانيات يناضلن من أجل مستقبلهن
في ظل حكم 'طالبان'



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى تتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

صورة الغلاف: بعدسة إيما آنييس لمنظمة العفو الدولية 2021



© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2021
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

www.amnesty.org/ar

وإذا نسيت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2021

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة

Peter Benenson House, 1 Easton Street

London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: ASA 11/4968/2021 Arabic

اللغة الأصلية: الإنكليزية

amnesty.org

"هن الثورة"

أفغانيات يناضلن من أجل مستقبلهن
في ظل حكم 'طالبان'

"انتابت الجميع صدمة في الأيام القليلة الأولى، ولكنني رأيت حينئذ نساءً جسورات وقفن [في مواجهة "طالبان"] يتظاهرن وأصواتهن تعلو. إنهن الجيل الجديد. كُنَّ يُنصِتُن. إنهن الثورة".

– شكرية بركزاي

مقدمة

أسفر استيلاء حركة "طالبان" على السلطة في أفغانستان، في 15 أغسطس/آب 2021، عن تغييرات جارفة في حياة الأفغان كافة، بيد أن النساء والفتيات الأفغانيات، على وجه الخصوص، يواجهن قيودًا بالغة القسوة على الحقوق التي يمارسها خلال حياتهن اليومية؛ فعلى الرغم من أن قادة "طالبان" الذين اشتركوا في المفاوضات الدولية يزعمون تطوّر نهج الحركة إزاء حقوق المرأة، سرعان ما ناقضت الأحداث على أرض الواقع هذه المزاعم.

وباستثناء العاملات في قطاع الرعاية الصحية، والقليل من الاستثناءات المتفرقة الأخرى¹، لا يُسمح للأفغانيات بالعمل ويؤمرن بالترام المنازل إلى حين "عودة الوضع إلى مجراه الطبيعي"، و"تنفيذ إجراءات تتعلق بشؤون المرأة"². ومنذ 20 سبتمبر/أيلول 2021، مُنعت الفتيات بالمراحل الأعلى من الصف السادس (اللواتي تبلغ أو تتجاوز أعمارهن 12 عامًا) من الذهاب إلى مدارسهن، في حين أن القيود الصارمة للفصل بين الجنسين داخل الجامعات حدّت على نحو شديد من فرص العديد من النساء الشابات لتلقي تعليم جامعي مُجدٍ وهادف.

وفضلاً عن ذلك، ساهم الخفض المفاجئ للمساعدات الدولية، وتجميد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لأصول الحكومة الأفغانية، في وقوع كارثة إنسانية متفاقمة؛ وقد فاقم منع النساء من العمل من المشكلات الاقتصادية أمام الكثير من الأسر، والتي كانت تتمتع قبل ذلك بشهور قليلة بدخل مهني ثابت، وباتت تواجه العوز الآن. وإلى جانب التداعيات الاقتصادية، تجم عن إقالة النساء من الوظائف الحكومية قصور هائل في قدرة الحكومة على الحكم بفعالية.

1 على سبيل المثال، وزّدت تقارير حول السماح لموظفات مكتب جوازات السفر بالعودة إلى العمل في بداية أكتوبر/تشرين الأول 2021. <https://www.reuters.com/world/asia-pacific/afghanistan-start-issuing-passports-again-after-months-delays-2021-10-05/>

2 <https://edition.cnn.com/2021/08/25/asia/taliban-women-workplaces-afghanistan-intl/index.html>

وجاء قرار حركة "طالبان"، بعد استيلائها على السلطة، باستبدال وزارة شؤون المرأة لتحل محلها فعليًا وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمثابة نذير بشؤم على وجه الخصوص؛ فقد كانت الأخيرة مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان بشكل خاص ضد النساء في عهد حكومة "طالبان" الأولى في تسعينيات القرن الماضي. وإلى جانب فقدانهن فرص الحصول على التعليم والعمل، تُواجه النساء الآن تهديدات متزايدة بالتعرض للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وقيودًا مُشددة على حقوقهن في حرية التجمع والتنقل والتعبير، وتضمن ذلك حتى قيودًا على اختيار ملابسهن.

وبمناسبة حملة "16 يومًا من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي 2021"، تُسلط منظمة العفو الدولية الأضواء على إنجازات حققتها 16 امرأة أفغانية متميزة؛ ففي الوقت الذي سُلب فيه طيف كامل من الحقوق بين عشية وضحاها تقريبًا من الأفغان، تأتي قصص هؤلاء النساء تذكيرًا بحجم ما حقته الأفغانيات على مدى الأعوام العشرين الماضية، على الرغم من انعدام الاستقرار السياسي، والنزاع، والمخاطر الشديدة التي يواجهنها الآن في ظل نظام الحكم الحالي.

ومما يكتسي أهمية جوهرية أن هذه القصص أيضًا تُوضح كم تستطيع أن تُساهم النساء في مجتمعاتهن المحلية والمجتمع عمومًا وبلادهن، حينما يتمتعن بحقوقهن والمجال للمشاركة بالكامل في الحياة العامة. وبالنظر إلى أن أفغانستان تواجه أزمة إنسانية وأزمة حكم ذات أبعاد واسعة النطاق، يثير الدهشة أن تقرر أي حكومة منع هؤلاء النساء والكثير غيرهن من النساء الأفغانيات على نحو نَشِط من المشاركة في الحياة العامة، مع حرمانهن من حقوقهن الإنسانية.

النساء

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 16 امرأة أفغانية تفوقن في المجالات التي اخترنها، على الرغم من التحديات الهائلة، والتهديد الدائم بالتعرض للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ويصِفن بعبارتهن وأسلوبهن الخاص ما يعتبرنه أعظم إنجازاتهن، ويتناولن مخاوفهن بشأن المستقبل.

إلها ساهيل

صحفية



”

حينما بدأت محادثات السلام منذ عامين، دأبت النساء الأفغانيات على مناقشة المجتمع الدولي بالعمل على حماية حقوق المرأة في أثناء عملية السلام وفي أعقابها، ولكن للأسف، لم يستجب أحد لنا.

إلاها ساهيل

إلاها ساهيل صحفية وناشطة في مجال حقوق المرأة. على الرغم من أن الصحفيات الأفغانيات تمكّن من إجراء لقاءات مع مسؤولي "طالبان" في الأيام القليلة الأولى بعد استيلائهم على السلطة، سرعان ما تدهور الوضع؛ فقد أوقفت المذيعات عن البث على الهواء على محطة التلفزيون الوطنية، وبدأن يتلقين تهديدات تُحذرهن من مواصلة عملهن. وفي العام السابق لاستيلاء "طالبان" على كابول، لقيت عدة عاملات في مجال الإعلام مصرعهن. ووفقًا لبحث أجرته منظمة "مراسلون بلا حدود"، وُرد أن المئات من الصحفيات أرغمن على التوقف عن العمل منذ استيلاء "طالبان" على السلطة، بينما أوقفت عشرات المنافذ الإعلامية أنشطتها. ولذا العديد من الصحفيات البارزات بالفرار من البلاد أو يتوارين عن الأنظار حاليًا، للبحث عن طريقة للهروب.

بدأت عملي كصحفية في سن مبكرة للغاية، في إثر إطاحة الولايات المتحدة بنظام "طالبان" في 2001؛ وقد بدأت عملي مع وسائل الإعلام المحلية في هيرات، ثم بدأت العمل شيئًا فشيئًا مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية. وفي الوقت ذاته، واصلت أيضًا العمل على الترويج لحقوق المرأة وحمايتها بمختلف الوسائل، بدءًا من مزاولة الأنشطة المدنية، وحتى تنظيم المظاهرات لدعم المرأة.

وإضافة إلى ذلك، عملت على قضايا مثل زواج الأطفال، والنساء داخل السجون، والنساء والفتيات المُشردات.

حينما استولت حركة "طالبان" على السلطة في أغسطس/آب 2021، تغير كل شيء، وانقلبت حياتنا رأسًا على عقب. أعجز عن التعبير عن شعوري؛ فيبدو أن كل ما كان لديّ ذهب فجأةً أدراج الرياح.

نحن الصحفيين، حققنا الكثير من الإنجازات وضحينا أيضًا بالكثير من أجل هذه الإنجازات؛ وقد شهدت أفغانستان قدرًا من حرية التعبير فاق أي بلد آخر في المنطقة. وكان كلما ازداد عدد الصحفيين

لدينا، كلما استطعنا على نحو أكبر ممارسة حقنا في حرية التعبير والإعلام الحر. وقد شكّلت النساء عاملاً أساسياً في تحقيق هذا الإنجاز، سواء كان بعملهن مراسلات في ميدان الأحداث، أو مذيوعات لنشرات الأخبار من داخل الاستوديو. فقد لعبنا دوراً كبيراً في هذه الرحلة برمتها؛ إذ مثّلت الصحفيات واجهة الإعلام الأفغاني، وكنا نعمل بكدّ، كي نلفت انتباه العالم إلى وضع المرأة في البلاد.

وتحصّلتُ على جائزة "صحفي العام" في 2020، وفُزْتُ بجائزة أخرى في أوزبكستان عن عملي الصحفي. وتولّيتُ إدارة العديد من مشاريع التحقيق الصحفي بشأن وضع النساء والفتيات في أفغانستان وأثار بعضها مناقشات في ساحة مستويات عليا من الحكومة.

حينما كانت النساء والفتيات يَرَيْنَ نساءً أُخريات على شاشات التلفزيون أو يسمعن أصواتهن في محطات الراديو، كان باستطاعتهن أن يحلّمن بما يردن؛ لقد حققنا لهن الحلم بأن النساء ليس مكانهن المطبخ فقط، ويُمكّن للنساء أن يُشكلن جزءاً مهمّاً من أي مجتمع، بل يحظى دورهن بأهمية كبيرة ويُعد جزءاً أساسياً. لقد حققنا حلم النساء والفتيات الأخريات بأنه يُمكن أن يُصيحن ويفعلن ما يردن.

أنا أنتمي إلى الجيل الذي عاصر فترتي حكم نظام "طالبان"؛ فكنت في العاشرة من عمري، حينما وصلت الحركة إلى سُدة الحكم في 1996، وقد فتح عام 2001 أمامي نافذة الحلم بمستقبل أفضل وبأن أصبح ما كنت أريد. كان 2001 العام الذي انطلقت منه رحلة إنجازاتي؛ فقد شكّل ملامح مستقبلتي والشخص الذي أنا عليه اليوم. وكانت الفترة بين عامي 2001 و2005 زاخرة بالكثير من الفرص؛ إذ كانت العديد من المؤسسات، من بينها وسائل الإعلام، تحاول أن تتيح أمام الأفغانيات فرصاً للعمل والمشاركة، وأن يصرن جزءاً من أفغانستان الجديدة.

وإنه لَيَحزُنني ويؤلِمني بشدة أن نعود إلى ما كانت عليه الأمور، حينما كنت طفلة في العاشرة من عمري وعشت للمرة الأولى في ظل حكم "طالبان"؛ فقد كانت اللحظة التي رأيت فيها التاريخ يُعيد نفسه أمام نساء بلادنا الأكثر إبلاماً في حياتي.

وإضافة إلى ذلك كان أول ما حدث، بعد أن استولت "طالبان" على السلطة، هو فرار المئات من الصحفيين والعاملين بمجال الإعلام، بما فيهم النساء، من البلاد. ويرجع ذلك إلى العنف الذي

مارسته "طالبان" بحق الصحفيين والإعلاميين فيما مضى، وقلة تسامحها، معهم؛ فنعلم كيف يكون العيش تحت حكم "طالبان".

ثانيًا، منعت "طالبان" النساء من العمل، وفقدنا جميعًا وظائفنا ومصادر دخلنا، ولا يملك أغلبنا الآن أي أموال؛ إذ أن أرصدتنا البنكية إما قد جُمِدَت أو لا نستطيع سحب أي أموال منها، بسبب أزمة القطاع المصرفي. وفضلًا عن ذلك، يعاني الصحفيون معاناةً شديدة، لا سيما الصحفيين المستقلين أمثالي؛ إذ فقدنا وظائفنا مع عدم تلقي ضمانات من أصحاب العمل.

وبدأت ممارسة التمييز المجحف والعنف بحق الصحفيات، بمجرد استيلاء حركة "طالبان" على السلطة في هيرات في 9 يوليو/تموز 2021. وقد كانت أسرنا هم أول من فرضوا القيود علينا، مخافة أن نتعرض لأي أعمال انتقامية على أيدي "طالبان"؛ فقد أمرونا بألا نغادر المنزل، وفرضوا علينا ارتداء ملابس بعينها وعدم ارتداء أخرى، للحد من خطر التعرُّض لأي نوع من الاعتداء من جانب "طالبان".

وتُدهم الصحفيات مخاطر أكبر عن غيرهن؛ فبينما سمحت "طالبان" للطبيبات ومُعلمات المراحل الابتدائية بالعودة إلى عملهن، منعت الصحفيات من ذلك. لذا معظم الصحفيات في الوقت الحاضر، إما تركزن أفغانستان أو يتوارين عن الأنظار ويختفين من وسائل الإعلام المحلي.

حينما بدأت محادثات السلام منذ عامين، دأبت النساء الأفغانيات على مناشدة المجتمع الدولي بالعمل على حماية حقوق المرأة في أثناء عملية السلام وفي أعقابها، ولكن للأسف، لم يستجب أحد لنا، بل واصل الغربيون وسمنا بأننا "نخبة النساء" و"متطبعات بالثقافة الغربية"، ورأوا أننا لا نُمثل المرأة الأفغانية تمثيلًا حقيقيًا؛ وفعلوا ذلك لإسكاتنا وضمان ألا تُسمع أصواتنا. لقد تعرَّضنا للخيانة ممن قالوا لنا إنهم جاؤوا من أجل النساء في أفغانستان؛ فعلى مدى الشهرين الماضيين، لم نسمع سوى القليل للغاية من انتقادات المجتمع الدولي لتصرفات "طالبان" ضد النساء، وهذا أمر مُحزن.

زالا زازاي

شرطية



”

منذ عودة "طالبان" إلى السلطة، أرغمت معظم النساء في الشرطة على التزام منازلهن، ولم تتمكن أي شرطية من المجيء إلى عملها، بينما لاذت عديدات منهن بالفرار بسبب التهديدات الشديدة التي تُواجههن من جانب الحركة.

زالا زازاي

زالا زازاي ضابطة شرطة، تولت منصب رئيسة إدارة التحقيقات الجنائية بشرطة ولاية خوست، ثم عملت لاحقًا مُحققة في الجرائم ضد النساء. ووَرَدت تقارير حول مقتل أربع شرطيات أفغانيات على الأقل، من بينهن امرأة حامل في الشهر الثامن، على أيدي مقاتلي "طالبان" منذ استيلاء الحركة على السلطة في أغسطس/آب 2021. ويتهدد الشرطيات الأفغانيات خطر بالتعرُّض للانتقام ممن إعتقلوا من قبل (وقد أُطلق سراح العديد منهم في خِصِّم الفوضى الناجمة عن استيلاء "طالبان" على السلطة)، وكذلك من الأفراد المحافظين بأسرهن أو المجتمع الذين يستنكرون اختيارهن لهذه المهنة.

”بدأت عملي مع الشرطة، منذ يونيو/حزيران 2020، بصفتي أول ضابطة في ولاية خوست التي تُعد إحدى أقل الولايات أمنًا وأشدها مُغلاةً في النزعة المُحافظة بأفغانستان؛ وإن ذلك من دواعي فخري؛ إذ كنت أعمل على إجراء التحقيقات بشأن الجرائم المُرتكبة ضد النساء، لكنني لن أنسب أي فضل في هذا إلى نفسي؛ فهذا هو عملي. وبصفتي ضابطة شرطة وامرأة، بذلت ما يُمكنني بذله لضمان معاملة النساء، اللاتي وقعن ضحايا لأي نوع من الجرائم أو الانتهاكات، معاملة عادلة وتحقيق العدالة لهن.

لم تكن حياتي يسيرة، إذ بدأت رحلة كفاحي من منزلي، وكافحتُ لكي أحصل على التعليم وأدرُس ما أريده ومن أجل حقي في اختيار مهنتي. وواجهتُ الكثير من المُعارضة داخل أسرتي لالتحاقني بقوات الشرطة، وأمضيتُ الكثير من الوقت لإقناعهم. وبعدهما أكملتُ تعليمي، وما إن التَّحقتُ بالشرطة، حتى أدركتُ أن ثمة آخرين لا يريدون رؤية امرأة تعمل ضابطة شرطة؛ فهذا مجال يُهيمن عليه الرجال، والنساء اللاتي ينضممن إلى قوات الشرطة لا يُعتبرن "مناسبات للعمل". وينظر الكثير إلى النساء اللاتي يعملن في قوات الجيش والشرطة على نحو سيء، وينعتونا بألفاظ مسيئة لأننا نعمل في مجال يُهيمن عليه الرجال.

نحن نساء الشرطة والجيش، خُصنا جميعًا نضالًا مستميتًا في مواجهة أسرنا ومجتمعنا وكذلك زملائنا، وتغلبنا على العديد من الصعاب والتحديات، لكي نضمن مشاركة المرأة في الشرطة والجيش، إلا أن كل شيء تبدل بعد ذلك في أغسطس/آب 2021.

فمنذ عودة "طالبان" إلى السلطة، أرغمت معظم النساء في الشرطة على التزام منازلهن، ولم تتمكن أي شرطية من المجيء إلى عملها، بينما لاذ العديد منهن بالفرار بسبب التهديدات الشديدة التي تُواجههن من جانب الحركة. وسمعتُ في الأيام الأخيرة، بأن عناصر "طالبان" يتصلون بالشرطيات كي يُعدن إلى عملهن، إلا أن الأمر ليس، في الواقع، سوى فخ؛ فتلقت بعض ضابطات الشرطة مكالمات هاتفية من عناصر الحركة الذين حاولوا معرفة أماكن وجودهن أو تهديدهن؛ وهكذا، تعيش جميع الشرطيات في حالة من الخوف واليأس.

من حسن الحظ أنني كُنْتُ خارج أفغانستان حينما وقعت في براثن "طالبان"، إلا أن العديد من ضابطات الشرطة اللاتي ظللن في البلاد تعرّضن للعنف النفسي والبدني؛ فلا تجرؤ النساء اللاتي يعيشن في ظل حكم "طالبان" حتى على مغادرة منازلهن.

ولذلك، يجب على المجتمع الدولي الضغط على نظام "طالبان" من أجل ضمان حقوق المرأة، وبذل كل ما يستلزمه الأمر لضمان مشاركة المرأة في الحكومة الجديدة. لا تستطيع "طالبان" إقصاء نصف سكان أفغانستان. ستظل المرأة حاضرة، بل إن وجودها أمر لا بد منه؛ ولا خيار أمام الحركة سوى إشراك النساء والسماح لهن بمواصلة عملهن والمشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

دكتورة مسعودة فايزي

طبيبة واختصاصية أمراض النساء



”

لقد خذلنا المجتمع الدولي؛ إذ كان عليه الاستجابة لنساء أفغانستان. ويجب عليه الآن الضغط على "طالبان" لإشراك النساء في جميع جوانب المجتمع.

دكتورة مسعودة فايزي

دكتورة مسعودة فايزي طبيبة محترفة ذات أقدمية مهنية، تولت عدة مناصب رفيعة المستوى بمؤسسات طبية. كانت العاملات بالقطاع الطبي بعض القلة من النساء اللاتي سمحت "طالبان" لهن بالعمل، إلا أنه تُفرض عليهن الآن قيود صارمة فيما يُمكن لهن فعله؛ فيُسمح لهن بالتعامل مع الإناث فقط من المرضى، بينما يُمتنعن، كما يبدو، من الاضطلاع بالمهام الإدارية. وتبدو فرصهن للحصول على مزيد من التدريب المهني أو التقدم في مسارهن الوظيفي محدودة للغاية أو منعدمة تمامًا.

أعمل طبيبة وأختصّ في معالجة أمراض النساء. وأعمل كذلك أستاذة مُساعدة لدى "المعهد الوطني للموجات فوق الصوتية"، وأشغل مقعدًا بمجلس إدارة "شبكة المرأة الأفغانية". وقبل استيلاء "طالبان" على السلطة في أغسطس/آب 2021، كنت مديرة الأبحاث الطبية والدراسات السريرية، وكذلك القائمة بأعمال مدير "المعهد الوطني للصحة العامة". وفي الوقت ذاته، كنت أدير عيادتي الخاصة لأمراض النساء.

عملتُ طبيبة على مدى الأعوام العشرين الماضية، وكذلك مدافعة عن حقوق المرأة؛ إذ كنت عضوًا بنقابة الأطباء، حيث استُطعتُ تهيئة بيئة عمل آمنة للنساء. وتولّيتُ تدريب المئات من الطلاب الذين يعملون أطباءً الآن في مختلف أنحاء أفغانستان. وشغلتُ منصب مديرة أجنحة الولادة بعدة مستشفيات كبرى، وساعدتُ الآلاف من النساء، بطرق منها إجراء عمليات الجراحة. وفضلًا عن ذلك، أسستُ مركز فحص الثدي وقسم منظار البطن بمستشفى الاستقلال في كابول.

وفي الفترة بين عامي 2001 و2021، واجهتُ تحديات شتى بحكم عملي طبيبة ومُحاضرة في مجال الطب بالجامعة؛ إذ يُعد هذان القطاعان خاضعين لهيمنة الرجال، على الرغم من الاحتياج الشديد للنساء في ذلك المجال.

وما إن عادت "طالبان" إلى السلطة، حتى تضاعف دعم قطاع الصحة، ورأيت حينئذ كل شيء ينفجر؛ وعلى الرغم من أن هناك آلاف الأطباء الذين يباشرون عملهم، ويحاولون تقديم خدمات الرعاية الصحية، دون توفر المعدات والأدوات المناسبة، لن يُجد ذلك نفعًا.

قبل أغسطس/آب 2021، كنت طبيبة مستقلة تتمتع بحرية السفر وممارسة عملها، لكن بعد 15 أغسطس/آب 2021، أصبحتُ أتعتمد على الذكور من أفراد أسرتي، الذين عليهم مرافقتي في السفر، بل وحتى خلال ذهابي إلى العمل؛ في غضون يوم واحد فقط، تحوّلت من امرأة تتمتع بالاستقلالية الكاملة إلى امرأة تعتمد اعتمادًا كليًا على غيرها، ولا تستطيع مغادرة منزلها دون مرافقة أحد أفراد الأسرة الذكور.

ولو كنت طفلة صغيرة الآن، لما استطعتُ تحقيق أي شيء؛ فليس هناك أي فرص أمام النساء والفتيات. وطوال هذه الأعوام، كان الحفاظ على حقوق المرأة، ومساعدة أكثر عدد ممكن من النساء محور كفاحي. لقد اجتزّت فترة حكم نظام "طالبان" الأول في تسعينيات القرن الماضي، لكنني لا أستطيع فعل ذلك مجددًا.

لقد خذلنا المجتمع الدولي؛ إذ كان عليه الاستجابة لنساء أفغانستان. ويجب عليه الآن الضغط على "طالبان" لإشراك النساء في جميع جوانب المجتمع. ويجب أيضًا التصدي لحرمان النساء والرجال من حقوقهم الأساسية والطبيعية. يجب أن يبذل المجتمع الدولي كل ما في وسعه للضغط على "طالبان" لإشراك المرأة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية.

زهرة ياغانا

كاتبة وناشطة بالمجتمع المدني تُركّز
على قضايا الأقليات العرقية



”

أشعر أنني فُقدتُ كل حقوقي والفرص التي جهدت في عملي من أجلها طوال هذه الأعوام؛ فقد بات كل شيء مُدمَّرًا، ولا يُمكنني من خارج أفغانستان أن أفعل أي شيء من أجل الذين لا يزالون في البلاد.

زهرة ياغانا

كاتبة وناشطة بالمجتمع المدني ومُناصرة لحماية البيئة؛ تركّزت أنشطتها على دعم أقلية الهزارة الشيعية، وهي أقلية دينية وعرقية يستهدفها كل من حركة "طالبان" وتنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية خراسان". وعلى الرغم من أن "طالبان" تزعم تغيير موقفها تجاه المجموعات العرقية غير البشتونية، وأنها ستحكم بما يخدم مصلحة جميع الأفغان، وردت تقارير موثوقة حول تعرّض الأقليات العرقية والدينية، ومن بينها أقلية الهزارة، لهجمات انتقامية والاستيلاء على منازلهم.

” كنت مُؤسّسة ومديرة منظمة "المنزل الأخضر"، وهي منظمة غير حكومية تضم ألفي عضو، وكانت تُركّز على حماية البيئة وتوعية الأفراد بكيفية حماية البيئة عبر برامج لإذكاء الوعي. وكان لدينا أيضًا شبكة من المتطوعين الذين كانوا ينظمون الأنشطة الإنسانية والبيئية. وشمل هؤلاء المتطوعون 1200 ناشط شاب (فتيان وفتيات) أدخلناهم مراكز تعليمية ليواصلوا تعليمهم ويدرسوا أيضًا اللغة الإنكليزية. وفضلًا عن ذلك، قدّمنا الدعم إلى عدد كبير من النساء والفتيات اللاتي وقعن ضحايا للحرب والتفجيرات الانتحارية. وعملنا كذلك مع "آلية أفغانستان للسلام الشامل" في 34 ولاية فيما يتعلق ببناء السلام وأنشطة الدعوة إلى حل النزاعات وإشراك المرأة في المجتمع المدني.

كان توفير العلاج الطبي لضحايا الحرب أكبر الإنجازات التي حققتها في بادئ الأمر؛ وبتأسيس شبكة للأعمال الخيرية على المستويين الوطني والدولي، تمكّنت من توفير العلاج الطبي لضحايا الحرب، وتسهيل سُبُل تلقيهم للعلاج خارج البلاد. وساعدت أيضًا فتيات الأسر التي تضررت من الحرب في الحصول على التعليم. وكان من إنجازاتي الأخرى أنني نشرت كتابًا بعنوان "ضوء الرماد"، الذي بيّنت فيه مآسي المرأة الأفغانية؛ فقد كان بمثابة محاولة مني لتغيير مواقف الرجال، وتشجيع النساء على الكفاح من أجل حقوقهن. ويركّز الكتاب على عدة قضايا، من بينها الدين والثقافة والتقاليد والقوانين التي تُستخدم كأداة ضد المرأة؛ ويمثّل معظمه قصة حياتي. ونُشر الكتاب ثماني مرات خلال أربعة أعوام، وبيع منه أكثر من 11 ألف نسخة في أفغانستان.

وإضافة إلى ذلك، كنت ضحية للعنف المنزلي والزواج المُبكر، وواجهت الكثير من المصاعب وكافحت من أجل استقلالي. وبعدها حصلت على الطلاق، أتيت إلى كابول، حيث توفرت الكثير من فرص العمل مع المنظمات المحلية والدولية في ذلك الوقت؛ ثم نجحت في الحصول على وظيفة وتدبير معيشتي؛ وقد أتيت لي تلك الفرصة تحت مظلة أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بالحقوق الإنسانية للمرأة، وبينما كنت أغيّر حياتي، بدأت العمل أيضًا على تغيير حياة النساء الأخريات اللاتي وقعن ضحايا لظروف مماثلة؛ فبدأت على النضال من أجل حقوق المرأة، وحصول النساء على فرص للعمل، وحقوقنا في الحياة وحرية التعبير.

ولكوني امرأة شابة عزباء، وواجهت العديد من التحديات داخل بيئة عملي، بدايةً من تأجير منزل وحتى تسيير أمور حياتي اليومية العادية؛ فحينما جئت إلى كابول، لم أتمكن من تأجير منزل، لأنه لم يكن هناك تاجر عقارات يريد توقيع عقد مع امرأة، ولكن خلّت هذه المشكلة بعد ذلك. وتعرّضت للمضايقات في العديد من مؤسسات العمل، ولكنني تمكّنت من تدبير أموري وتغلّبت على تلك التحديات كافة؛ لقد تمكّنت من التعامل مع التحديات بجميع أنواعها، بينما كنت أنال حقوقي.

والآن عندما أفكر في الأمر، أشعر أنني فقدت كل حقوقي والفرص التي كدحت في عملي من أجلها طوال هذه الأعوام؛ فقد بات كل شيء مُدمّرًا، ولا يُمكنني من خارج أفغانستان أن أفعل أي شيء من أجل أولئك الذين لا يزالون داخلها. أظن أنني عدت إلى نقطة الصفر، ولا أعلم من أين أبدأ. هل لديّ الطاقة لفعل أي شيء؟ هل هناك أي فرصة لإعادة بناء كل شيء؟ أشعر أنني فقدت كل شيء. ليس أمامي أي أداة يُمكنني استخدامها لتحسين الوضع؛ لا سبيل أمامي سوى أن أكتب كتابًا ثانيًا، وهو ما انهمك فيه الآن. كانت الفرص سانحة أمامنا آنذاك؛ أما الآن، فقد تضاعفت مشكلاتنا ولا تتوفر أي فرص.

وعلاوة على ذلك، أُغلق مكتبي الذي كان يعمل من أجل الشباب والشباب، بينما أرغم معظم الفتيان والفتيات الذين أدخلناهم المراكز التعليمية الخاصة على البقاء في منازلهم، وعاد المتطوعون إلى قراهم؛ ولأن مكتبي كان يعمل مع الأقليات العرقية من الهزارة والطائفة الشيعية، أضطررنا إلى وقف أنشطتنا لدواع أمنية، ونتعاون فقط مع المنظمات التي تُقدم المساعدات الإنسانية. وتوقفت جميع مشاريعنا القائمة. أما عن وضعي، فأنا امرأة عزباء والعائل الوحيدة للأسرة، وحينما لا يُمكنني العمل، لا أستطيع أن أعيل أطفالتي، وتصبح حياتي محكومًا عليها بالدمار؛ ففي الوقت

الراهن، لا تتوفر أي فرص عمل للنساء لدى المنظمات أو المؤسسات. ولم تُعد ابنتي الكبرى، التي كانت تتراد الجامعة، تتمتع بالحق في الدراسة بعد الآن. كل تلك العوامل أثرت على حياتي وخبّمت عليها بظلالها؛ لذا، كان عليّ مغادرة أفغانستان في اليوم التالي لاستيلاء حركة "طالبان" على السلطة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يؤسس مجموعة لدعم حقوق المرأة من المنظمات والجهات المانحة الدولية المعنية بأنشطة المرأة في أفغانستان. ويُمكن أن تُمارس هذه المجموعة الضغوط على "طالبان" كي تحترم حقوق المرأة وتُشرك النساء في الشؤون السياسية والاجتماعية بأفغانستان.

التوصيات

تحت مظلة العفو الدولية سلطات "طالبان" على إبداء التزام واضح وصارم باحترام حقوق النساء والفتيات وحمايتهما وإعمالها.

ويجب على سلطات "طالبان":

- تهيئة بيئة تمكينية كي يتسنى للنساء العودة إلى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمشاركة فيها بالكامل.
- اتخاذ تدابير عاجلة لضمان مشاركة النساء الكاملة والفعّالة في جميع مجالات العمل والحياة العامة، بما في ذلك الحكم. ويجب أن تستهدف هذه التدابير النساء كافةً، من بينهن النساء الريفيات والنازحات داخلياً والعائدات وذوات الإعاقة، اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز المجحف الذي اشتدت وطأته بسبب القيود المفروضة على فرص دخولهن إلى تلك المجالات.
- إتاحة الفرص الكاملة للحصول على التعليم أمام النساء والفتيات؛ وإعادة فتح جميع المدارس الثانوية أمام الفتيات على الفور؛ ووضع حد لجميع المضايقات والتهديدات والاعتداءات التي تتعرض لها المُعلمات والطالبات، وتجنّب أي سياسات تمييزية مجحفة من شأنها التأثير على حق الفتيات في التعليم؛ وكذلك وقف استخدام المدارس في أفغانستان لأي أغراض عسكرية.
- العمل على احترام حقوق النساء والفتيات وحمايتهما من الانتهاكات التي ترتكبها أطراف ثالثة، من بينها الأفراد في المنازل والمجتمعات المحلية وأماكن العمل، وذلك وفقاً لالتزامات أفغانستان الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" و "اتفاقية حقوق الطفل" وغير ذلك من المعاهدات ذات الصلة.

- اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ توصيات المُكلِّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وهيئات المعاهدات بشأن المشاركة الآمنة للمرأة في الحياة العامة والخاصة.
- التعاون بالكامل مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في أفغانستان، والمزمع تعيينه قريبًا، وذلك يتضمن إتاحة إمكانية الوصول الكامل إلى البلاد دون أي قيود.
- العمل على إجراء تحقيقات وافية بشأن جميع أعمال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المُرتكبة ضد النساء والفتيات، ومُلاحقة الجناة قضائيًا وتقديمهم إلى ساحة العدالة في إطار محاكمات عادلة تتوافق مع المعايير الدولية، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام أو غيرها من العقوبات القاسية. ويجب إتاحة فرص التماس العدالة وسُبل الانتصاف الكافية في الوقت المناسب ووفقًا للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات اللاتي وقعن ضحايا للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- إعادة تأسيس الهياكل الأساسية للحكومة وتعزيزها من أجل الترويج لحقوق المرأة وحمايتها، وذلك يشمل إعادة وزارة شؤون المرأة؛ والعمل على تمكين الموظفين السابقين بهذه الوزارة من العودة لأداء أدوارهم الوظيفية، وتعيين أفراد على معرفة بحقوق المرأة ويعملون بإخلاص من أجلها في أي وظائف شاغرة بها.

وتحت مظلة العفو الدولية المجتمع الدولي على:

- الاستجابة للمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في أفغانستان والتعاون معهن لفهم الأوضاع على أرض الواقع وتوصياتهن العملية، والعمل معهن على دعم حقوق المرأة في البلاد.
- استعمال وسائل التأثير والنفوذ المُتاحة في أثناء المفاوضات والمناقشات مع سلطات "طالبان"، للتعامل مع حقوق النساء والفتيات باعتبارها مسألة غير قابلة للتفاوض؛ والعمل على تواجد النساء ضمن جميع اجتماعات الوفود مع "طالبان"، وإثارة بواعث القلق حيال غياب المرأة داخل حكومة الأمر الواقع في أفغانستان.

- تخصيص أموال كافية ومُحددة وتنفيذ البرامج والمشاريع المُتعلقة بحقوق المرأة في إطار الالتزام الشامل طويل المدى بدعم حقوق الإنسان وحقوق المرأة في أفغانستان.
- العمل على إتاحة الوصول إلى تمويلات الأنشطة الإنسانية عبر نظام مصرفي يؤدي وظائفه على نحو سليم، وتقديمها بطريقة مرنة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الموثوقة التي تعمل في أفغانستان، من بينها منظمات حقوق المرأة المحلية؛ وتقديم المساعدات النقدية الدولية، إن استلزم الأمر، لمنع انهيار النظام المصرفي، لتلافي اشتداد تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الأفغان، لا سيما النساء.
- تنسيق ودعم عمليات العبور الآمن والإجلاء للنساء والفتيات الأفغانيات اللواتي يواجهن مخاطر شديدة بالتعرض لأعمال العنف والانتهاكات من جانب قوات "طالبان" والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ومن أفراد مجتمعاتهن المحلية أو أسرهن، واللواتي يرغبن في مغادرة البلاد.
- اعتبار جميع النساء والفتيات الأفغانيات لاجئات بصفة مبدئية، استنادًا إلى الاحتمالية الكبيرة لتعرضهن للاضطهاد القائم على أساس النوع الاجتماعي بمجرد عودتهن إلى أفغانستان.
- الوقف الفوري لعمليات الترحيل وعمليات الإعادة الأخرى إلى أفغانستان، أو أي بلدان ثالثة قد يواجه الأفراد فيها خطر الإعادة إلى أفغانستان.
- ضمان توفير ما يلزم من الموارد والموظفين والدعم الدبلوماسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ("يوناما")، لضمان الرصد الفعال لحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع في أرجاء البلاد كافة، وذلك يشمل توفير موظفين إضافيين يتحدثون اللغات المحلية بطلاقة. وينبغي أن تشترك "يوناما" في مناقشات منتظمة مع سلطات "طالبان" بشأن الوفاء بالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تتضمن الواجبات المتمثلة في ضمان تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، وإحاطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوضع حقوق الإنسان على نحو منتظم.

- ضمان توفير ما يلزم من الموارد والدعم لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بأفغانستان، لأداء مهامه ومسؤولياته بفعالية، وذلك بطرق تشمل توفير ذوي الخبرات المتخصصة في حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي.
- النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات بمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، لإجراء فحص كافٍ لوضع حقوق الإنسان الذي تعيشه النساء في أفغانستان، والتي تتضمن وضع آليات وإجراءات أكثر فعالية، حسب الاقتضاء.

النساء الأفغانيات

هّن الثورة ويناضلن من أجل مستقبلهنّ



منظمة العفو
الدولية

رقم الوثيقة: ASA 11/4968/2021 Arabic
أكتوبر/تشرين الأول 2021
اللغة: الإنكليزية

amnesty.org